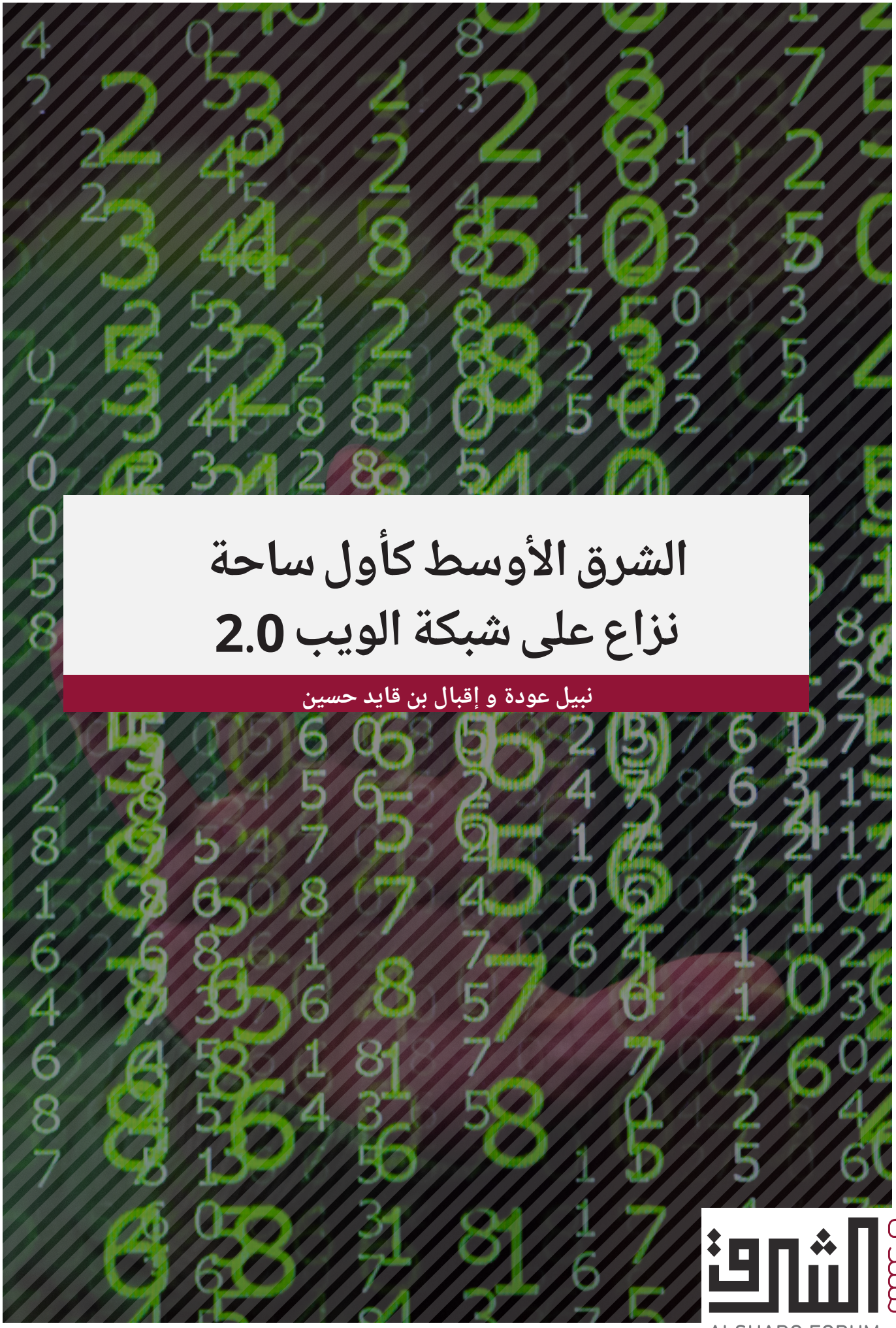

الشرق الأوسط كأول ساحة نزاع على شبكة الويب 2.0

نبيل عودة و إقبال بن قايد حسين

تحليل منتدى الشرق

منتدى الشرق
ALSHARQ FORUM

الشرق الأوسط كأول ساحة نزاع على شبكة الويب 2.0

نبيل عودة و إقبال بن قايد حسين

منتدى الشرق
ALSHARQ FORUM

منتـدى الشـرق مؤسسـة غيـر منحـازة حزبيـا تجـاه قضايـا السياسـات. الأراء والـرؤى المعبـر عنهـا فـي هـذه النشـرية تنتمـي إلـى صاحبهـا ولا تعكـس بالضـرورة توجهـات منتدى الشـرق.
حقوق النشر تعود إلى منتدى الشرق ٢٠١٨
جميع الحقوق محفوظة
التصميم والقالب من تصميم: جواد أبازيد
لا يمكـن إعـادة طباعتـه بشـكل كلـي أو جزئـي، دون موافقـة مسـبقة مـن منتـدى الشـرق. وإذا تـم إسـتعمال أي جـزء مـن المنشـور، يجـب ذكـر كل مـن المؤلـف ومنتـدى الشـرق.
العنـوان: حـي ينـي بوسـنة. شـارع ٢٩ أكيـم. فيزيـون بـارك، مبنـى أ واحـد. الـدور: ٦. الرقـم البريـدي: ٣٤١٩٧. بهاتشـلي إيفلر/إسـطنبول/تركيا.
رقم الهاتف: ٠٠٩٠٢١٢٦٠٣١٨١٥
رقم الفاكس: ٠٠٩٠٢١٢٦٠٣١٦٦٥
الإيميل: info@sharqforum.org

المحتوى

ملخص	٤
مقدمة	٤
خصائص تصميم المنصات	٥
المرحلة الأولى: القوة الشعبية وضعف النظام	٧
تحديد الأجندات	٨
التعاون المشابه للتحالفات بين الجماعات	٨
التغلب على سيطرة الدولة الصارمة على وسائل الإعلام	٩
المرحلة الثانية: مدبرو الثورات المضادة قادمون	٩
تشديد القوانين المتعلقة باستخدام الإنترنت	١٠
المراقبة	١٠
التعرض للاعتقال بسبب النشر على مواقع التواصل الاجتماعي	١١
القوانين المتعلقة بجرائم الإنترنت	١١
خاتمة	١٢
المراجع	١٣
نبذة عن مؤلفي الورقة	١٤

ملخص: تتناول هذه الورقة الخصائص الأساسية لتصميم منصات التكنولوجيا، في محاولة لإلقاء الضوء على الطريقة التي يمكن بها للجهات الفاعلة السياسية استخدام البنية التحتية التكنولوجية (مثل مواقع فيسبوك وتويتر)، لحيازة السلطة وممارستها. تتيح هذه المنصات بطبيعتها أشكالاً سلسة وديناميكية من التنظيم، حيث توفر البنية التحتية للشبكات الاجتماعية-التقنية، التي يمكن أن تعمل في وقتٍ واحد كأدواتٍ محايدة أو محملة بقيمٍ وآراء معينة. علاوةً على ذلك، ونظراً لطبيعتها الديناميكية، تتشكّل هذه المنصات باستمرار على يد جهاتٍ فاعلة ذات قدراتٍ مختلفة، في حين تشكلهم هي أيضاً في المقابل. من الصعب تحديد اتجاه هذا التغيير، إلا أنَّ فهم ما يسمح به تصميمها من إمكانيات من شأنه أن يساعد في توفير إطارٍ أفضل لتحليل هذه الظاهرة، وتمهيد الطريق نحو فهمٍ أفضل لطبيعة هذه التفاعلات المتبادلة بين التكنولوجيا والبشرية من الناحية الاجتماعية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتطرق الورقة في البداية لأدبيات من دراسات البرمجيات والتفكير التصميمي توضح فيه منطق هذه المنصات. ثم تبحث الورقة في دور التكنولوجيا في تغيير المشهد السياسي في الشرق الأوسط. وفي النهاية، تسلط الضوء على التفاعلات والحيل التي يمكن من خلالها للجهات الفاعلة توظيف أبعاد وخصائص التصميم الخاص بهذه المنصات المختلفة لكسب السلطة وممارسة النفوذ.

هذا الموضوع مترجم عن منتدى الشرق.

مقدمة

مع زيادة انتشار التكنولوجيا في عالمنا، غيَّرت التقنيات الجديدة الهياكل الاجتماعية بشكلٍ أساسي، وغيَّرت الطريقة التي يؤدي بها البشر مهامهم الأساسية[1]، والطريقة التي يعمل بها الأفراد ويتواصلون بها، وغيَّرت كذلك أشكال المشاركة السياسية والحكم[2]. ووفقاً لبراتون، تُفهَم هذه البنية الجديدة للمجتمع الشبكي من خلال «منطق التصميم»[3]. ويمكن القول إنَّ التفكير التصميمي المطبق على الهندسة التكنولوجية الداخلة في حياتنا اليومية يمكن أن يوفر لنا الأدوات اللازمة لفهمٍ أعمق للتفاعلات الاجتماعية التي تفتح فرصاً للتغيير الحقيقي[4]. وبالتالي فإنَّ ثمة حاجة ملحة للوصول إلى فهمٍ عام للتكنولوجيا، بعيداً عن التصور البسيط والساذج لها كمجرد أداة، يقتصر تصميمها على الخيارات التلقائية[5]. تقترح هذه الورقة منهج تفكير قائم على أنظمة التصميم كإطارٍ تحليلي مناسب لدراسة البنى التكنولوجية والتفاعلات داخلها. وتجادل بأنَّ تحليل استخدام تقنيات وسائل الإعلام الجديدة، مثل فيسبوك وتويتر، في سياق الشرق الأوسط ضمن هذا الإطار المقترح يمكن أن يسلط الضوء على القوى المحركة التي تُشكل جزءاً أساسياً من تطورات الأوضاع السياسية في بلدانٍ مختلفة في هذه المنطقة، بما في ذلك تونس ومصر والكويت. هذا المنهج لديه ميزة الكشف عن كيفية تغيير التكنولوجيا الجديدة للأنظمة المعمول بها، وكيف أدَّت إلى زعزعة الاستقرار، وأعادت توزيع السلطة، وأعادت ترتيب المشهد السياسي من جديد.

في النهاية، تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أهمية إعادة صياغة المفاهيم الخاصة بالتكنولوجيا الجديدة في الخطاب العام، من أجل الوصول إلى فهمٍ أفضل للوضع السياسي. يستعرض القسم الأول من الورقة الأدبيات المتعلقة بالتفكير التصميمي، ويناقش التكنولوجيا باعتبارها بنية أساسية توجه الأفعال البشرية. ويقدم القسم الثاني دراسة حالة تناقش دور تقنيات التواصل الاجتماعي في تطورات الوضع السياسي في الشرق الأوسط، ويحتوي القسم الثالث على استنتاجات الورقة.

خصائص تصميم المنصات الرقمية

المنصات الرقمية هي حلول تكنولوجية تُمكِّن الجهات الفاعلة البشرية وغير البشرية من الانخراط في الأنشطة الاجتماعية، وتدعمها وتحولها إلى عملياتٍ آلية[٦]. وقد تطورت مع مرور الوقت لتصبح مساحاتٍ تعاونية للأنشطة الاجتماعية، وأصبحت تعمل بصورةٍ موحدة وتنبني على بروتوكولات وخوارزميات، ويُنظم عملها المتحكمون في هذه المنصات. التفكير من هذا المنظور له ميزة، وهي إبراز العلاقة بين ميزات التصميم الخاصة بالبرنامج الذي يدير التفاعلات وبين تحركاتٍ اجتماعية بعينها[٧]. وترى هذه الورقة أنَّه من أجل فهم الظواهر الاجتماعية، وخاصةً السياسة العالمية، من المفيد تحليل البنية التحتية الاجتماعية-التقنية، مثل منصات وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال المنطق الأساسي لتصميمها[١].

نعرض هنا ثلاث خصائص رئيسية مضمنة في تصميم هذه المنصات تجعلها تعمل بالطريقة التي نراها بها اليوم[٢].

أولاً، صُممت هذه المنصات لتكون بمثابة «بنية للتفاعل»[٨]، أي أنَّها «توفر الأطر التي تحدد طريقة تلاقينا والتواصل والبقاء معاً على الإنترنت»[٩]. وبالتالي، يمكن أن تُنَظَّم تقنيات الاتصالات من طرف المتحكم/المنسق، أو من الأطراف التي تتحكم في عملية التنسيق.[١٠]

ثانياً، لا يشمل تصميم أنظمة المنصات تصميم النتائج عبر الزمن[١١]. الفكرة من وراء التصميم هي برنامج لإجراءات يتحكم فيها المستخدم جزئياً وتتكشف نتائجها عبر المكان والزمان بطريقة غير متوقعة. وهذا يعني أنَّ المنصة مصممة لتقديم نموذج/إطار محدد للتنسيق والاتصال، مع منح المستخدمين حرية الاستخدام. هذه المساحات الحرة هي أصل عملية توليد القيمة داخل المنصات المختلفة، أو ما يسمى أيضاً «فائض المستخدم».[١٢]

ثالثاً، هذه المنصات ليست أنظمة متناهية الصغر/لا مركزية ولا أنظمة كلية[١٣،١٤]، وعادةً ما يُستفاد من هذه الخاصية المحددة بواسطة المتحكم أو المنسق، الذي يستخدم الشكل الموحد للاتصالات لتجميعها وتوليد قيمةٍ للمنصة. بعبارةٍ أخرى، هذه الأشكال اللامركزية الموحدة للاتصال، والمحتوى الذي يُنشأ في مساحة الحرية في تلك المنصات، وغياب القدرة على إمكانية التنبؤ، كلها أمور يمكن تركيزها والاستفادة منها أيضاً بحيث تُحول إلى أصولٍ لجهةٍ فاعلة بعينها.[١٥]

من أجل فهم الظواهر الاجتماعية، وخاصةً السياسة العالمية، من المفيد تحليل البنية التحتية الاجتماعية-التقنية، مثل منصات وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال المنطق الأساسي لتصميمها

وفي العموم، نظراً لأنَّ التكنولوجيا «لا تكمن فقط فيما يمكننا فعله باستخدامها، بل أيضاً في الاحتمالات الأخرى التي ستؤدي إليها»، فإنَّ الحديث عن التصميم هو أيضاً عملية استكشاف للفرص التي تتيحها خصائص التكنولوجيا[١٦]. ويمكن القول إنَّ منصات التواصل أصبحت منصة «توجيه» للتصرفات البشرية[١٧]، أو بعبارة أخرى «منصة للقوى الاجتماعية»، بتغليب أنواع معينة من السلوك، وتقييد بعض أنواع السلوك الأخرى، وكذلك خلق أنواع جديدة من السلوك[١٨]. وفي الواقع، من خلال تقديمها منصةٍ جديدة للقوى الاجتماعية، لا تغير المنصات التكنولوجية الفرص الاجتماعية الحالية فحسب، بل تطرح أيضاً فرصاً جديدة تماماً. هذا يلقي الضوءَ على الطبيعة السياسية للتكنولوجيات في حدِّ ذاتها،

١- من المهم الإشارة هنا إلى أنَّه عند الحديث عن منطق التصميم، فإنَّنا نشير إلى خصائص تصميم النظام، وما تسمح به هذه الخصائص من أفعال في نهاية المطاف. إذا أخذنا على سبيل المثال العلاقة بين البنية التحتية التكنولوجية والشبكات الناشئة على وسائل التواصل الاجتماعي مثل Facebook، فإنَّ التصميم يشير إلى خصائص Facebook التي أدت بمجتمعات و/ أو بمجموعات إرهابية معينة إلى التجمع وتنظيم نفسها كشبكة اجتماعية؛ وكذلك خصائص البنية التحتية التكنولوجية التي شكَّلت الهيكل الحالي لهذه الشبكات الاجتماعية، ومكَّنتها من إحداث الأثر الذي نراه الآن.

٢- في الأصل، يعرض كتاب براتون ١٧ خاصية من خصائص تصميم المنصات: في هذه الورقة، نوضح الخصائص الثلاثة الأكثر صلة لدراسة الحالة (انظر ص ٤١ إلى ص ٥١).

ويمكن القول إنَّ منصات التواصل أصبحت منصة «توجيه» للتصرفات البشرية، أو بعبارة أخرى «منصة للقوى الاجتماعية»، بتغليب أنواع معينة من السلوك، وتقييد بعض أنواع السلوك الأخرى، وكذلك خلق أنواع جديدة من السلوك

والإمكانات التي يمكن أن تجسدها جهات السلطة والنفوذ. وزادت تلك المنصات بشكلٍ أساسي إمكانية التواصل بين الأفراد المتباعدين جغرافياً، نتيجةً لخفضها تكاليف هذه العملية. رغم ذلك، ونظراً لأنَّ طريقة استخدام الجهات الفاعلة لهذه المنصات غير محدودة (لأنَّه تصميم من دون مخرجات محددة مسبقاً)، فإنَّ إعدادات هذه المنصات ليست ثابتة، ولا هي نفسها في جميع الأماكن: وهي أيضاً مسألة نفوذ اقتصادي وسياسي وثقافي، التي توفر في مجملها قوى موجهة للإجراءات المتخذة.

كان يُنظر للشبكات الاجتماعية منذ قرون على أنَّها تؤدي دوراً مهماً في النزاعات المتعلقة بتقاسم السلطة. وكان هذا الدور لا لبس فيه، نظراً لاندماج هذه الشبكات في الهياكل الاجتماعية لجميع المجتمعات البشرية. ومع ذلك، فإنَّ ما يخضع للتمحيص الآن هو نطاق التأثير الذي تملكه شبكة معينة لتغيير توازنات القوى بين جهات فاعلة بعينها. وبينما يمكن استخدام العديد من العوامل لقياس فاعلية تلك الشبكات في الصراع من أجل السلطة، ترى هذه الورقة أنَّ نوع التكنولوجيا والبنية الاجتماعية ومرونة تجارب الوسائط هي الأكثر أهمية.

مراكز القوى والتحول في الوظيفة

تجادل هذه الورقة بأنَّه سواءً كانت إحدى الشبكات تعمل كمنصة للتحرر أو القمع، فالأمر يعتمد على مراكز القوى داخل مجتمع تلك الشبكة أو بيئتها. وهذا يعني أنَّه في حين تؤدي الشبكات دوراً في إرساء السلطة وتحويلها، فإنَّ اتجاه هذه التحولات يحدده مَن لهم مصلحة في ممارسة السلطة والنفوذ السياسي، بالإضافة إلى طبيعة ونضج التكنولوجيا المستخدمة باعتبارها وسط تلك التحولات. تعتمد طبيعة ونضج التكنولوجيا هنا على خصائص تصميمها وتطور تكاملها كمنصةٍ اجتماعية تقنية. ويمكن فهم مفهوم النفوذ هنا على أفضل وجه عندما نتصور النفوذ على أنَّه بنية اجتماعية يمكن تغييرها بمجرد تغيير بنيتها التحتية. ومما لا شك فيه أنَّ التكنولوجيا كمنصة لتوجيه القوى الاجتماعية هي بالتالي منصة لممارسة السلطة والنفوذ. وبهذا المعنى، يمكن للشبكات الاجتماعية أن تكون فواعل لتوزيع السلطة وأداة لتحولاتها في نفس الوقت. وبشكلٍ أكثر تحديداً، إذا كانت الأنظمة الاستبدادية لها اليد العليا على الحركات المدنية المؤيدة للديمقراطية، سوف تُستخدم بنى الشبكات كأداة للقمع، إلا أنَّه في حال اكتساب هذه الحركات للسلطة في وقتٍ تشعر فيه الأنظمة بالضعف، فقد تصبح هذه الشبكات منصة للتحرر والانعتاق.

تجادل هذه الورقة بأنَّه سواءً كانت إحدى الشبكات تعمل كمنصة للتحرر أو القمع، فالأمر يعتمد على مراكز القوى داخل مجتمع تلك الشبكة أو بيئتها. وهذا يعني أنَّه في حين تؤدي الشبكات دوراً في إرساء السلطة وتحويلها، فإنَّ اتجاه هذه التحولات يحدده مَن لهم مصلحة في ممارسة السلطة والنفوذ السياسي، بالإضافة إلى طبيعة ونضج التكنولوجيا المستخدمة

مع ظهور الإصدار الثاني من الويب «ويب ٢,٠» في أواخر عام ١٩٩٩، اتخذ الإنترنت بعداً جديداً استغلت فيه الجهات الفاعلة الاجتماعية هيكل هذا الإصدار الشبكي وتطبيقاته الجديدة، من أجل تشكيل أنظمة القوى في المجتمع باستمرار. ويمثل هذا الإصدار جيلاً جديداً من الإنترنت، يوصف بأنَّه إصدار «قابل للكتابة» من شبكة المعلومات العالمية. وعلى العكس من الإصدار الأول «ويب ١,٠»، يتميز «ويب ٢,٠» بأنَّه تفاعلي وأكثر ديناميكية: أي أنَّ تصميمه قد خلق فرصاً عبر هذه المساحات من الحرية، وبالتالي استُخدم بطريقة غير متوقعة.

وهكذا، يسمح ويب ٢,٠ للمستخدمين بالتفاعل والتعاون بحرية مع الآخرين ومع الشبكة نفسها، ومشاركة المعلومات عبر الإنترنت، من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمدونات والمجتمعات القائمة على الشبكة. ومع هذا الإصدار الثاني من الإنترنت، ظهرت تطبيقات مثل يوتيوب، وويكيبيديا، وفيسبوك، وتويتر، وفليكر. لكنَّ بينما وفَّرت تلك المواقع طرقاً مختلفة مجانية غير متوقعة لاستخدام الإنترنت، ساعد تصميمها أيضاً على توحيد التفاعلات، وخلق قيمة لوسطاء المنصة، مما فتح المجال أمام العديد من الاحتمالات الجديدة.

يمكن القول إنَّ الشرق الأوسط كان على الأرجح أول منطقة تختبر الآثار الكاملة للإصدار الثاني من الويب. إذ كان من الواضح أنَّه بحلول نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان الهيكل السياسي والإقليمي في الشرق الأوسط يتزعزع. وبشكلٍ عام، نبع عدم الاستقرار المستمر في المنطقة من عوامل داخلية وخارجية. فخارجياً، كانت هناك الحرب على الإرهاب، التي أدت إلى غزو العراق على يد تحالف تقوده الولايات المتحدة، ما قسَّم البلدان العربية إلى معسكرين: الإصلاحيين الذين انضموا إلى صفِّ الولايات المتحدة، والممانعين الذين وقفوا ضد الولايات المتحدة. وهذه الحرب، بالإضافة إلى الحربين الإسرائيليتين على لبنان في عام ٢٠٠٦ وغزة في عام ٢٠٠٨، أثبتت إلى أي مدى تفتقر الأنظمة العربية إلى القدرة الاستراتيجية للتعامل مع التدخل الخارجي في شؤونها المحلية، مما أدى في النهاية إلى العديد من المواجهات بين العرب. وداخلياً، فشلت الأنظمة العربية في الوفاء بآمال واحتياجات شعوبها. وساهم الجمود السياسي والتدهور الاقتصادي ومعدلات القمع المتزايدة، على سبيل المثال لا الحصر، في تمهيد الطريق للاضطرابات الاجتماعية، وعدم الاستقرار السياسي، والتعبئة الجماهيرية التي هزَّت الأرض تحت أقدام حكامها المستبدين.

في ظل هذه الظروف، شعرت الأنظمة العربية بأنَّها عرضة للضغط المستمر من جمهورٍ غاضب أصبح أكثر ثقةً في مطالباته بتقاسم السلطة.

ألقى الإصدار الثاني من الويب بكامل ثقله، وانخرط كليةً في الصراع السياسي بين الأنظمة المعنية والجهات الفاعلة المناهضة للدولة

وفي هذا السياق، ألقى الإصدار الثاني من الويب بكامل ثقله، وانخرط كليةً في الصراع السياسي بين الأنظمة المعنية والجهات الفاعلة المناهضة للدولة. لكن خلال تطور الأحداث، أدت شبكة الإنترنت أدوار الأداة والفاعل بالتبادل، دون أن تترك دورها في الأداء الوظيفي. وفي الواقع، أصبحت قصة منصات وسائل التواصل الاجتماعي قصة عن الحرية والمراقبة وصعوبة التنبؤ بالأحداث.

لتوضيح فكرتنا، قسَّمنا فترة عدم الاستقرار الإقليمي إلى مرحلتين: المرحلة الأولى خلال المظاهرات الشعبية، التي بدأت من بداية العقد الأول من هذا القرن، ووصلت ذروتها مع الربيع العربي، والمرحلة الثانية مع ظهور المظاهرات المضادة، التي بدأت مع الانقلاب العسكري في مصر في عام ٢٠١٣ حتى يومنا هذا.

المرحلة الأولى: القوة الشعبية وضعف النظام

خلال المرحلة الأولى، أظهرت هذه الشبكات جانبها الإيجابي، مع استغلال الأطراف المناهضة للدولة لهذه الشبكات للتعبير عن آرائهم وتوصيل أصواتهم. وذهب ما يسمى «المتحمسون للإنترنت» مثل مالكوم غلادويل وكلاي شيركي بكل تفاؤل، إلى القول بأنَّ هذه الشبكات مكَّنت الناس من خلال تزويدهم «بأدوات قوية سريعة منخفضة التكلفة نسبياً من أجل جذب المتطوعين، وجمع الأموال، وتوزيع المعلومات والصور، وإجراء المناقشات الجماعية، والتعبئة الجماعية لاتخاذ تحركات بعينها»[١٩].

لوحظت الجوانب التحررية لهذه الشبكات الاجتماعية عندما بدأت الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في بعض البلدان شبه الديمقراطية، مثل مصر وتونس والكويت. اكتسب المتظاهرون المناهضون للدولة أفضليةً على الأنظمة التي تمر بأوجه ضعف هيكلية. ويمكن فهم دور المنصات هنا من خلال السلوكيات التي أتاحتها للجهات الفاعلة المناهضة للدولة، إذ استخدم دعاة الديمقراطية المناضلون من أجل الحرية هذه الشبكات لتحقيق انفراجة في ثلاثة مجالات محددة بشكلٍ أساسي، ألا وهي تحديد الأجندات، والتعاون بين الجماعات كما في التحالفات، والتغلب على سيطرة الدولة الصارمة على وسائل الإعلام.

تحديد الأجندات

يصف جوزيف ناي، مؤلف كتاب «مستقبل السلطة The Future of Power»، ثلاثة جوانب للقوة: قيادة التغيير، والتحكم في تحديد الأجندات، وترتيب الأفضليات[٢٠]. ما يهم فكرتنا هنا هو الجانب الثاني، الذي يتعلق بالبعد الخاص بتأطير وتحديد الأجندات والأهداف. فكما جاء على لسان ناي: «إذا كان من الممكن استخدام الأفكار والمؤسسات لصياغة الأهداف بطريقة تجعل تفضيلات الآخرين تبدو غير مهمة، فقد لا يكون من الضروري الضغط لتحقيقها من الأساس»[٢١].

عندما أشعل محمد البوعزيزي النار في نفسه، واندلعت الاحتجاجات في تونس، كان من السهل على النظام أن يدين الأحداث، ويتهم المتظاهرين بالهمجية. بيد أنَّ حجم الصور، ومقاطع الفيديو، والمنشورات التي انتشرت كالنار في الهشيم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حرمت النظام من فرصة إنكار ما كان يحدث بالفعل على أرض الواقع. وحينها قُضي الأمر، وتمكَّن المتظاهرون من تحديد الأجندة. كان الهدف واضحاً: إطاحة النظام الاستبدادي، وفتح الباب أمام الانتقال الديمقراطي. حقَّق المتظاهرون نجاحاً كبيراً في هذا الصدد. وفازت قصتهم. كان العالم يراقب الوضع عن كثب، ولم يكن أمامه سوى قصة واحدة. فعلى سبيل المثال، قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما بوضوح في تصريحاته حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ١٩ مايو/أيار ٢٠١١: «إنَّنا بصدد فرصة تاريخية لإظهار أن أمريكا تُثَّمن كرامة البائع المتجول في تونس أكثر من القوة الغاشمة للديكتاتور الحاكم»[٢٢].

التعاون بين الجماعات كما في التحالفات

مع تصاعد التوترات بين الأنظمة وشرائح المجتمع الأخرى، ظهرت أعداد متزايدة من الحركات الاجتماعية. تمثل العمود الفقري لهذه الحركات في عمال المصانع والشباب المتعلمين. دُشنت العديد من هذه الحركات عبر منصاتٍ على الإنترنت، مثل حركة ٦ أبريل في مصر، والتي بدأت كصفحة بسيطة على موقع فيسبوك تدعو المحتجين في القاهرة إلى دعم احتجاج العمال المخطط له في مدينة المحلة الكبرى الصناعية. وعلى نفس المنوال، بدأت الحركة البرتقالية في الكويت عام ٢٠٠٦، بمدونة قدمت في ذلك الوقت أخباراً عن أزمة خلافة ولي العهد، في الوقت الذي لم تتحدث فيه وسائل الإعلام التقليدية عنها.

وفي الكويت على وجه الخصوص، كان انتشار الحركات الاجتماعية المكونة من الشباب يتماشى جنباً إلى جنب مع خُطى توزيع الإنترنت في البلاد. إذ كانت الكويت ولا تزال واحدة من أفضل الدول في انتشار استخدام الإنترنت. واعتباراً من عام ٢٠١٤، أشارت تقديرات الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أنَّ أكثر من ٧٨٪ من الناس في الكويت يستخدمون الإنترنت، بعد أن كانت النسبة ٢٨٪ في عام ٢٠٠٦ و٥٠٫٨٪ في عام ٢٠٠٩.

تأسست معظم الحركات الكويتية البارزة المناهضة للدولة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣، بما في ذلك حركات «السور الخامس»، و «كافي»، و «نريد» و «شباب الحرية» و «شباب التغيير والتطوير». في البداية كانت هذه الحركات تعمل كجُزرٍ منعزلة، إلا أنَّ المنصات الإلكترونية أتاحت لرسائلها الانتشار سريعاً داخل المجتمع، مما مكنَّها من التعاون خارج الحواجز التقليدية. ومهدت التجمعات على هذه المنصات الطريق للناشطين الشباب للقاء والنقاش وتبادل الخبرات. وسرعان ما تحول هذا النوع من التجمعات الإلكترونية إلى تحالفٍ خارج شبكة الإنترنت.

دُشنت العديد من هذه الحركات عبر منصاتٍ على الإنترنت، مثل حركة ٦ أبريل في مصر، والتي بدأت كصفحة بسيطة على موقع فيسبوك تدعو المحتجين في القاهرة إلى دعم احتجاج العمال المخطط له في مدينة المحلة الكبرى الصناعية

ففي يومي ٢٧ و٢٨ فبراير/شباط ٢٠١٢، عُقِد المؤتمر التأسيسي لحركة الشباب استجابةً لدعوة من مختلف المنظمات[٢٣]. نتج عن هذا المؤتمر ميلاد حركة سياسية تسمى الحركة الديمقراطية المدنية (حدم)، التي أسهمت منذ ذلك الحين في الديناميكيات السياسية في الكويت بشكلٍ لا جدال فيه.

التغلب على سيطرة الدولة الصارمة على وسائل الإعلام التقليدية

مرةً أخرى، يقول ناي في كتابه إنَّ «التصور التقليدي كان يرى دائماً أنَّ الدولة صاحبة أكبر قوة عسكرية هي التي تسود، أمَّا في عصر المعلومات، فينتصر من تسود قصته، سواءً كانت دولة أو فاعلاً من غير الدولة». لم يعد المحتجون في الشوارع بحاجة إلى وسائل الإعلام التقليدية -التي كانت في جميع الأحوال خاضعة لسيطرة الدولة بشكل صارم- لنقل قصتهم للعالم. ومع وجود المدونات، ومواقع فيسبوك، وتويتر، ويوتيوب، والأهم من ذلك الهاتف الذكي، الذي زوَّد كل متظاهرٍ بالكاميرا، وحوَّله إلى صحفي مستقل، مكَّن التفاعل على الإنترنت المتظاهرين من نقل قصصهم الخاصة، التي انتشرت سريعاً عبر وسائل التواصل الاجتماعي وخارجها.

التصور التقليدي كان يرى دائماً أنَّ الدولة صاحبة أكبر قوة عسكرية هي التي تسود، أمَّا في عصر المعلومات، فينتصر من تسود قصته، سواءً كانت دولة أو فاعلاً من غير الدولة

وضعت وسائل الإعلام الجديدة كلاً من الأنظمة السياسية ووسائل الإعلام التقليدية في مأزق. من ناحية، وجدت الأنظمة أنَّه لا يمكن قطع خدمة الإنترنت عن البلاد بأكملها، لأنَّ هذه الخطوة ستضر باقتصاد البلاد. ومن ناحية أخرى، وجدت وسائل الإعلام التقليدية أنَّ الانضمام إلى وسائل التواصل الاجتماعي هو السبيل الوحيد للاستمرار من الناحية المالية، ومن ناحية المشاهدات والتفاعل مع الجمهور. وكما قال نوردنسون: «بدأت الصحف المصرية في استخدام المدونات كمصدر بصورةٍ أكثر انتظاماً، وليس فقط في الحالات المعروفة»[٢٤].

علاوةً على ذلك، وعلى عكس أولئك الذين يرون أنَّ وسائل الإعلام التقليدية قد عفى عليها الزمن، هناك أشكال من التكامل بين وسائل الإعلام الجديدة والتقليدية مثل القنوات التلفزيونية. عندما اقتحمت قوات الأمن المصرية ميدان التحرير ذات ليلة في المراحل الأولى من الثورة، وفضَّت التجمع مستخدمةً الهراوات والغاز المسيل للدموع «كان الاقتحام أبعد ما يكون عن صفة السرية؛ إذ صورت كاميرات الهواتف الذكية هجوم قوات الأمن، وحُمِّلت مقاطع الفيديو على موقع يوتيوب، وبُثَّت على قناة الجزيرة».[٢٥]

المرحلة الثانية: مدبرو الثورات المضادة قادمون

من ناحية أخرى، يقول «المشككون في الإنترنت» من أمثال باوغانغ هي، ومارك وارن، ويفغيني موروزوف إنَّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة كانت لها آثار سلبية على التحرر الاجتماعي. يمكن تتبع الآثار الجانبية السلبية لشبكة المنصات الإلكترونية في مساحتين مختلفين. أولاً، يمنح الإنترنت الناس شعوراً زائفاً بالمشاركة، ويبقيهم بعيدين عن الاحتجاج الفعلي. ثانياً، تستخدم أنظمة استبدادية مختلفة الإنترنت كأداة للقمع والسيطرة[٢٦].

أصبح الجانب السلبي لهذه الشبكات واضحاً للغاية في المرحلة الثانية من فترة عدم الاستقرار، عندما قمعت الأنظمة المتظاهرين المطالبين بالديمقراطية بصورة وحشية، ومن ثم تحولت مراكز القوى الإقليمية من دول شبه ديمقراطية مثل مصر والكويت إلى دول استبدادية مطلقة مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

إذا كانت وسائل التواصل الاجتماعي قد وُظِّفت على نطاق واسع في المرحلة الأولى لأغراض التحرر، ففي المرحلة الثانية، على العكس من ذلك، استُخدمت للقمع. بعبارة أخرى، ساهمت البنية التحتية التفاعلية الرقمية وبرمجيات الإنترنت «في تمكين الحركات المنادية بالديمقراطية وتقوية المجتمع المدني من ناحية؛ وساعدت في صقل الفرص والممارسات المتاحة للأنظمة غير الديمقراطية لممارسة الرقابة والمراقبة من ناحيةٍ أخرى»[٢٧]. ويؤكد حسين مزمل هنا على الترابط بين خصائص هذه المنصات. إذ يهيمن تصميمها على المساحات الحرة للاتصال وإنشاء المحتوى، بتركيزها، وتوحيدها، وتجميعها، وتقديم قيمتها إلى متحكمٍ نهائي.

يمكن تتبع الآثار الجانبية السلبية لشبكة المنصات الإلكترونية في مساحتين مختلفين. أولاً، يمنح الإنترنت الناس شعوراً زائفاً بالمشاركة، ويبقيهم بعيدين عن الاحتجاج الفعلي. ثانياً، تستخدم أنظمة استبدادية مختلفة الإنترنت كأداة للقمع والسيطرة

في الواقع، في حين أنَّ بلدان ثورات الربيع العربي المبكرة مثل مصر وتونس واليمن عانت اضطراباتٍ كبيرة، إمَّا بسبب الثورات أو الاقتتال الأهلي أو التحول الديمقراطي، فإنَّ بعض البلدان الأخرى، وخاصةً الملكيات الغنية بالنفط في الخليج العربي، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، كانت تراقب المشهد عن كثب في قلق. أدرك حكام هذه البلدان كيف كانت هذه الشبكات الرقمية قوية بما يكفي لتعبئة الجماهير، ونشر الأفكار، وتحديد الأجندات الاجتماعية التي كانت تهز استقرار الأنظمة القائمة. وفهموا أنَّ شراء صمت شعوبهم بمبالغ الدعم الضخمة لم يكن كافياً. لذلك كان من الضروري -بشكلٍ عاجل من وجهة نظرهم- اتخاذ تدابير مضادة باستخدام نفس المنصات، لكن بطريقة مختلفة: المراقبة والتحكم والقمع.

تشديد القوانين المتعلقة باستخدام الإنترنت

شددت ممالك الخليج العربي قوانينها المتعلقة باستخدام الإنترنت، ولا تبدي الآن أي تسامح مع أولئك الذين ينتقدون أنظمتها على منصات التواصل الاجتماعي. وفي هذه البلدان، أصبحت إهانة الدولة أو مؤسساتها وتقويضها أو تنظيم احتجاجاتٍ غير مصرح بها جرماً جنائياً. فعلى سبيل المثال، أوقفت سلطات الإمارات العديد من الناشطين عبر الإنترنت واعتقلتهم، بمن فيهم سعيد ماجد الشاعر الشامسي، الذي يمتلك حساباً على موقع تويتر، ولديه أكثر من ١١ ألف متابع، والمدون محمد سالم الزمر الذي يبلغ من العمر ١٨ عاماً، والناشط البارز أحمد منصور الذي حُكم عليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات، وغرامة قدرها مليون درهم (٢٧٢ ألف دولار)، بتهمة انتقاد حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على وسائل التواصل الاجتماعي.

وكشفت وكالة رويترز مؤخراً في تقرير طويل مذهل عن مشروع سري يُدعى «الغراب الأسود»، وهو «فريق سري يضم أكثر من عشرة من عملاء المخابرات الأمريكية السابقين الذين جُنِّدوا لمساعدة دولة الإمارات في الانخراط في مراقبة الحكومات الأخرى، والمسلحين، والنشطاء الحقوقيين، الذين ينتقدون الدولة

وكشفت وكالة رويترز مؤخراً في تقرير طويل مذهل عن مشروع سري يُدعى «الغراب الأسود»، وهو «فريق سري يضم أكثر من عشرة من عملاء المخابرات الأمريكية السابقين الذين جُنِّدوا لمساعدة دولة الإمارات في الانخراط في مراقبة الحكومات الأخرى، والمسلحين، والنشطاء الحقوقيين، الذين ينتقدون الدولة»[٢٨].

المراقبة

بشكلٍ عام، المراقبة هي إحدى الطرق الرئيسية التي تستخدمها الحكومات الاستبدادية لتعقب المعارضين وهزيمتهم. وهي أيضاً وسيلة هامة لوضع الأفراد تحت رقابةٍ وإشراف دائمين حتى لا يخرجوا عن طوعها. ومن المثير للاهتمام أنَّه يمكن القول إنَّ هناك على الأرجح تحالفاً سيبرانياً بين بعض ملوك الخليج العربي وإسرائيل. وعلى الرغم من أنَّ الوقت ما زال مبكراً لتقديم أدلة ملموسة حول تشكيل مثل هذا التحالف السيبراني، فإنَّ ما يُكشف أخيراً عن شكلٍ من التعاون بين هذه الحكومات كشف النقاب عن بعض الحقيقة.

إذ ذكرت صحيفة New York Times الأمريكية في ٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، أنَّ معارضاً سعودياً ناشطاً على الشبكات الاجتماعية يُدعى عمر عبدالعزيز «مقرب من الصحفي المقتول جمال خاشقجي رفع دعوى قضائية، يتهم فيها شركة برمجيات إسرائيلية بأنَّها ساعدت الديوان الملكي في السيطرة على هاتفه الذكي، والتجسس على اتصالاته مع خاشقجي».[٢٩]

وأخطرت مجموعة بحثية بجامعة تورنتو، تدرس المراقبة عبر الإنترنت المعارض عبدالعزيز، بأنَّ هاتفه ربما يكون قد تعرَّض للاختراق: «خلص المختبر البحثي الكندي Citizen Lab في وقتٍ لاحق إلى أنَّ الحكومة السعودية كانت وراء ذلك الاختراق»

أنتجت شركة إسرائيلية اسمها NSO Group برنامج تجسس يُعرف باسم بيغاسوس، يمنح مستخدميه طريقة سرية للتجسس على المكالمات، وتسجيل النقر على المفاتيح، وقراءة الرسائل، وتتبع سجل الإنترنت على الهاتف المستهدف. علاوةً على ذلك، فإنَّه يتيح للعملاء أيضاً استخدام مكبر صوت الهاتف والكاميرا كأجهزة مراقبة. ونظراً لاستخداماته القوية المحتملة، صنَّفت الحكومة الإسرائيلية بيغاسوس كسلاح إلكتروني. وأخطرت مجموعة بحثية بجامعة تورنتو، تدرس المراقبة عبر الإنترنت المعارض عبدالعزيز، بأنَّ هاتفه ربما يكون قد تعرَّض للاختراق: «خلص المختبر البحثي الكندي Citizen Lab في وقتٍ لاحق إلى أنَّ الحكومة السعودية كانت وراء ذلك الاختراق». كان عبدالعزيز صديقاً مقرباً جداً من خاشقجي، الذي قُتل وقُطِّعَت أوصاله في القنصلية السعودية بإسطنبول في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨. وكان يُعتقد أنَّ إحدى المحادثات التي تعرضت للاختراق، وأدَّت دوراً في تنفيذ هذه الجريمة، كانت حول الحملة التي كان الرجلان ينويان تدشينها من أجل مواجهة الدعاية والأكاذيب التي تنشرها الحكومة السعودية عبر الإنترنت. ووفقاً لصحيفة New York Times، كان خاشقجي قد أرسل مبلغ ٥ آلاف دولار إلى عبدالعزيز لتمويل هذه الحملة.[٣٠]

التعرض للاعتقال بسبب النشر على مواقع التواصل الاجتماعي

يمكن القول إنَّ المثال الأكثر وضوحاً على محاولة السعودية لإثناء الناس عن انتقادها على وسائل التواصل الاجتماعي هو اعتقال العديد من العلماء ورجال الدين السعوديين، خاصةً منذ تولي محمد بن سلمان منصب ولي العهد. وبالاعتماد على ذرائع شكلية مثل مكافحة الإرهاب، تبنَّت الحكومة السعودية عدة آليات لملاحقة مَن يمارسون حرية التعبير على وسائل التواصل الاجتماعي قضائياً. ومن أبرز هؤلاء المعتقلين سلمان العودة، الذي أُلقي القبض عليه في عام ٢٠١٧. كان نشطاً جداً على وسائل التواصل الاجتماعي، ولديه ١٤ مليون متابع على موقع تويتر. واعتقد أنَّ السبب المباشر وراء اعتقاله هو آخر تغريدة له على تويتر، عندما دعا الله قائلاً «اللهم ألف بين قلوبهم لما فيه خير شعوبهم» عقب الاتصال الهاتفي بين أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، لمناقشة سبل حل الخلاف بين بلديهما. انتشر خبر القبض على العودة بسرعة فائقة، وأصبح هاشتاغ باللغة العربية حول اعتقاله من بين أكثر الهاشتاغات المتداولة في العالم. ولا يزال العودة قابعاً في السجن؛ تدهورت حالته الصحية، ويسعى مدعو العموم السعوديون إلى إنزال عقوبة الإعدام به.

القوانين المتعلقة بجرائم الإنترنت

تجدر الإشارة أيضاً إلى قوانين جرائم الإنترنت المثيرة للجدل في مختلف الدول العربية الاستبدادية. ففي تقريرٍ طويل ومُفصّل صادر عن مركز تشاتام هاوس للدراسات تحت عنوان «تشريعات جرائم الإنترنت في دول مجلس التعاون الخليجي: أتفي بالغرض؟»، ترى المؤلفة جويس هاكما أنَّ «معظم قوانين الجرائم الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن تُعرِّض الحق في حرية التعبير للخطر، وتتعارض مع القوانين والمعايير والضمانات الدولية لحقوق الإنسان».

أمَّا مصر فلديها سجل شائن في التعامل مع الأنشطة الإلكترونية. فوفقاً لمنظمة العفو الدولية، ألقت السلطات المصرية القبض على ما لا يقل عن ٢٤٠ عضواً من التكتلات السياسية والشبابية في ١٧ مدينة بين أبريل/نيسان، وسبتمبر/أيلول ٢٠١٧، لانتقادهم الرئيس عبدالفتاح السيسي على مواقع التواصل الاجتماعي[٣١]. وفي أغسطس/آب ٢٠١٨، وقَّع السيسي على قانون مكافحة جرائم الإنترنت. بموجب هذا القانون، يمكن اعتبار أي حساب شخصي على مواقع التواصل الاجتماعي أو أي مدونة أو موقع إلكتروني لديه أكثر من ٥٠٠٠ متابع منفذاً إعلامياً، ويخضع لقانون الإعلام. وبهذا تخضع الحسابات الشهيرة على مواقع فيسبوك وتويتر وغيرها من منصات التواصل الاجتماعي للحذف والغرامات

والسجن، إذا ثبت أنّها تنشر أخباراً كاذبة. ويعاقب القانون أيضاً الأفراد الذين يزورون المواقع المحظورة بالسجن لمدة تصل إلى عام واحد. وقد يواجه مؤسسو أو مديرو المواقع الإلكترونية التي تُحظَر لاحقاً السجن لمدة تصل إلى عامين.

تعمل تكنولوجيا المعلومات ضمن هذا السياق الهيكلي على تغيير معنى الذاتية، حيث لا يقتصر تمثيلها على البشر، بل تستحوذ عليها أيضاً الابتكارات التكنولوجية مثل المنصات الرقمية، بتفكيك وإعادة هيكلة هوية الجهات الفاعلة المختلفة وتغيير تصوراتها كذلك

خاتمة

خلال العقدين الأخيرين، أصبح فهم التأثير التحويلي للتكنولوجيا الجديدة على الحياة الاجتماعية أمراً ملحاً بنفس القدر بالنسبة للجهات الفاعلة الاجتماعية في جميع القطاعات والمجالات: الأكاديميين وصناع القرار والحكومات والمجتمعات ككل. على وجه التحديد، أعادت تكنولوجيا الاتصالات -كجزءٍ أساسي من الحياة اليومية- تنظيم المجتمعات، مما أدى إلى إحداث تأثير اجتماعي واقتصادي وسياسي جذري. وفي هذا السياق، يُعد الربيع العربي نقطة تحول، إذ كان يُنظر إليه باعتباره أثراً مباشراً لشبكات التواصل الاجتماعي. منذ ذلك الحين، أكدت التغييرات الأساسية في أشكال التنظيم السياسي على دور التكنولوجيا كفاعل مستقل وليس مجرد أداة. ولتوضيح دور التكنولوجيا بصفتها تلك، اقترحت هذه الورقة إطاراً يركز على التصميم لدراسة التغيير السياسي في الشرق الأوسط، بدءاً من انتشار الإنترنت، وحركات التحرر التي دعمتها منصات وسائل التواصل الاجتماعي، وصولاً إلى ردود الفعل العنيفة للنظم الاستبدادية لاحقاً. وفي نهاية المطاف، تهدف هذه الورقة إلى لفت انتباه القارئ إلى ضرورة الوصول إلى فهمٍ أكثر دقة للديناميكيات الاجتماعية داخل المنصات التقنية الاجتماعية، وكيف يمكن خلق السلطة وتوزيعها وتغييرها فيها. تعمل تكنولوجيا المعلومات ضمن هذا السياق الهيكلي على تغيير معنى الذاتية، حيث لا يقتصر تمثيلها على البشر، بل تستحوذ عليها أيضاً الابتكارات التكنولوجية مثل المنصات الرقمية، بتفكيك وإعادة هيكلة هوية الجهات الفاعلة المختلفة وتغيير تصوراتها كذلك.

*هذه الورقة هي جزء من بحث أكبر، لم ينشر بعد، حول صراعات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المتداخلة على نحو متزايد؛ ولذلك قد تتداخل أجزاء الورقة والبحث مع بعضهما البعض. وجهات النظر الواردة هنا لا تعبر سوى عن رأي الكاتب.

المراجع

1- Schwab, Klaus. 2016. The fourth industrial revolution.
2- Bratton, Benjamin H. 2016. The Stack - On Software and Sovereignty. Massachusetts: MIT Press.
3- المرجع السابق، ص 42
4- Gobble, M. M. (2014). Design thinking. Research Technology Management, 57(3), 59-61. Retrieved from https://search-proquest-com.gate3.library.lse.ac.uk/docview/1535264096?accountid=9630
5- Schwab, Klaus. 2018. Shaping the fourth industrial revolution.
6- Manikas, Konstantinos. "Revisiting software ecosystems research: A longitudinal literature study." Journal of Systems and Software 103-84 :)2016(117
7- Gaver, William. "What should we expect from research through design?" In Proceedings of the SIGCHI conference on human factors in computing systems, pp. 937-946. ACM, 2012.
8- Wiberg, Mikael. (2015). Interaction design meets architectural thinking. interactions. 22. 60-63.p. 16.
9- المرجع السابق، ص 16
10- Manikas, Konstantinos. "Revisiting software ecosystems research: A longitudinal literature study." Journal of Systems and Software 103-84 :)2016(117.
11- Bratton, Benjamin H. 2016. The Stack - On Software and Sovereignty. Massachusetts: MIT Press.
12- المرجع السابق، ص 48
13- نفس المرجع
14- Srnicek, Nick. Representing Complexity: The Material Construction of World Politics, 2013
15- نفس المرجع
16- المرجع نفسه، ص 75
17- نفس المرجع
18- نفس المرجع
19- Wolfsfeld,Gadi. Elad, Segev, Sheafer, Tamir. 2013. "Social Media and the Arab Spring: Politics Comes First" The International journal of Press\ Politics 18 (2) 115-137.
20- Nye, S. Joseph., 2011. The Future of Power. New York: Public Affairs. P.11.
21- المرجع السابق، ص 11
22- Remarks by the President on the Middle East and North Africa, The White House Office of the Press Secretary, May 19, 2011. https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2011/05/19/remarks-president-middle-east-and-north-africa
23- Nordenson, Jon.,2017. Online Activism in the Middle East: Political Power and Authoritarian Government from Egypt to Kuwait. New Yor: I.B Tauris. P. 155
24- المرجع السابق، ص 72
25- Zayani, Mohamed.,2018. Digital Middle East: State and Society in the Information age. Chapter 4: Pererson, Mark, "Mediated Experience in the Egyptian Revolution". London: C. Hurst. P. 85-107
26- Wolfsfeld,Gadi. Elad, Segev, Sheafer, Tamir. 2013. "Social Media and the Arab Spring: Politics Comes First" The International journal of Press\ Politics 18 (2) 115-137
27- Zayani, Mohamed.,2018. Digital Middle East: State and Society in the Information age. Chapter 9: Hussain. M. Muzammil, "Digit Rights Activism After the Arab Spring". London: C. Hurst. P. 197-216
28- Christopher Bing Ant Joel Schectman, "Inside The UAE's Secret Hacking Team Of American Mercenaries", Reuters, Jan 30, 2019, Washington. https://www.reuters.com/investigates/special-report/usa-spying-raven/
29- David D. Kirkpatrick, "Israeli Software Helped Saudis Spy on Khashoggi, Lawsuit Says", New York Times, London, December 2, 2018. https://www.nytimes.com/2018/12/02/world/middleeast/saudi-khashoggi-spyware-israel.html
30- المرجع السابق
31- - https://www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/egypt/report-egypt/

نبذة عن الكاتب:

نبيل عودة باحث سياسي وكاتب أعمدة. يعمل لدى شبكة TRT كمعد برامج. يرتكز عمله في مجال الشؤون العالمية، وتحليل السياسة الخارجية، والسياسة الرقمية. وهو معلق تلفزيوني معروف ومحاضر. يدرس الدكتوراه في العلاقات الدولية بجامعة قادر هاس.

إقبال بن قايد حسين باحثة مساعدة في معهد غرانتام للأبحاث ومعهد التنمية في الخارج (ODI). وفي دراساتها العليا في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، ركزت أبحاثها على التأثير الاجتماعي والاقتصادي للحوسبة. وحصلت على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال ونظم المعلومات.

نبذة عن منتدى الشرق:

منتدى الشرق هو شبكة دوليّة مستقلّة تتمثّل مهمتها في إجراء أبحاث نزيهة وتطوير استراتيجيات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعية، والازدهار الاقتصادي لشعوب منطقة الشرق. ويقوم بتنفيذ ذلك من خلال تعزيز مُثُل المشاركة الديمقراطية، وتوعية المواطنين، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة، والعدالة الاجتماعية، وإجراء الأبحاث التي تخدم المجتمعات على نطاق أوسع.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No.:68 34197 Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

sharqforum.org

/ SharqForum

SOUNDCLOUD / Sharq-Forum

منتدى الشرق
ALSHARQ FORUM

الشرق الأوسط كأول ساحة نزاع على شبكة الويب 2.0

تتناول هذه الورقة الخصائص الأساسية لتصميم منصات التكنولوجيا، في محاولة لإلقاء الضوء على الطريقة التي يمكن بها للجهات الفاعلة السياسية استخدام البنية التحتية التكنولوجية (مثل مواقع فيسبوك وتويتر)، لحيازة السلطة وممارستها. تتيح هذه المنصات بطبيعتها أشكالاً سلسة وديناميكية من التنظيم، حيث توفر البنية التحتية للشبكات الاجتماعية-التقنية، التي يمكن أن تعمل في وقتٍ واحد كأدواتٍ محايدة أو محملة بقيمٍ وآراء معينة. علاوةً على ذلك، ونظراً لطبيعتها الديناميكية، تتشكَّل هذه المنصات باستمرار على يد جهاتٍ فاعلة ذات قدراتٍ مختلفة، في حين تشكلهم هي أيضاً في المقابل. من الصعب تحديد اتجاه هذا التغيير، إلا أنَّ فهم ما يسمح به تصميمها من إمكانيات من شأنه أن يساعد في توفير إطارٍ أفضل لتحليل هذه الظاهرة، وتمهيد الطريق نحو فهمٍ أفضل لطبيعة هذه التفاعلات المتبادلة بين التكنولوجيا والبشرية من الناحية الاجتماعية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتطرق الورقة في البداية لأدبيات من دراسات البرمجيات والتفكير التصميمي توضح فيه منطق هذه المنصات. ثم تبحث الورقة في دور التكنولوجيا في تغيير المشهد السياسي في الشرق الأوسط. وفي النهاية، تسلط الضوء على التفاعلات والحيل التي يمكن من خلالها للجهات الفاعلة توظيف أبعاد وخصائص التصميم الخاص بهذه المنصات المختلفة لكسب السلطة وممارسة النفوذ.

منتدى الشرق
ALSHARQ FORUM
www.sharqforum.org